



222 72 830 - 222 72 857
maglesalomma@alanba.com.kw

فاكس
• للتواصل: إيميل

أمة
2013

صالح عاشور: سأبني تقديم اقتراح يحظر على الحكومة تقديم منح تزيد على 100 مليون دينار إلا من خلال المجلس

تعرضت لضغوطات خارجية وان مصدر هذه الضغوطات هو من حدد المنحة بهذه القيمة؟ مشيراً إلى أن الحكومة مطالبة بان توضح للشعب حقيقة هذه الأمور.

وانتقد عاشور في هذا الصدد تصريحات وزير المالية علي الشمالي والتي قال فيها في معرض حديثه عن المنحة الكويتية لمصر انه لا كلمة فوق كلمة الحكومة، مؤكداً ان الوزير الشمالي اخطا في هذا التعبير، لانه لا كلمة فوق كلمة الشعب، لافتاً الى هذه الحقيقة يجب ان يعيها الشمالي بل يجب ان نعيها الحكومة بأكملها، فالشعب هو صاحب الكلمة سواء من خلاله مباشرة او من خلال ممثليه تحت قبة البرلمان.



صالح عاشور

انتقد مرشح الدائرة الاولى صالح عاشور تصرف الحكومة بمنح مصر منحة قدرها 4 مليارات دولار في ظل غياب مجلس الأمة، مشيراً الى انه كان على الحكومة ان تنتظر في مثل هذه القضايا الحساسة لحين انتخاب مجلس الأمة خاصة ان الفترة التي سيعود فيها مجلس الأمة ليست بعيدة، مشدداً على ان قضايا من هذا النوع قد قدم فيها الحكومة اموالاً كمنح او قروض لايسد ان يكون القرار فيها لمجلس الأمة المنتخب من الشعب حتى تكون الكلمة كلمة الشعب وليس الحكومة.

واكد عاشور انه في حال وفق في نيل ثقة الأمة وفاز بعضوية مجلس الأمة المقبل سيتبنى تقديم اقتراح بقانون

أكد أن الإسكان لم يعد أزمة تتعاقب عليها الأجيال راجان النصف: نطالب بقوانين تمنع احتكار الشركات للأراضي وإشراك القطاع الخاص في بناء مدن سكنية

سكنية خلال العشرين سنة القادمة وذلك بمعدل 20 ألف مسكن سنوياً.

وأضاف «في ظل الإدارة الحكومية الحالية فإن الهيئة ستكون عاجزة عن القيام بدورها في المستقبل تاركة الأزمة للمزيد من التناقض، لذلك يجب ألا يستمر الاعتقاد الحكومي بأن الدولة ستسلم المنازل للمواطنين، فقد أثبتت الدولة عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الإسكانية، ولا ضرر من الاعتراف بالخطأ وإشراك القطاع الخاص بشكل أكبر وفق ضوابط واضحة تكون في مصلحة المواطن».

العقاري، يشرك القطاع الخاص في تطوير الأراضي والمنازل وبيعها للمواطنين وفق أسس ومعايير عالمية واضحة مما يستوجب علينا مراجعة القانون 8 و2008/9 والذين أثبتنا أخفاهما في خفض اسعار الأراضي وبعدها القطاع الخاص عن القطاع الإسكاني.

وأثنى النصف على تجربة المملكة العربية السعودية في إشراك القطاع الخاص في قطاع العقار السكني من خلال إقرار نظام الرهن العقاري وقانون يمنع الشركات من تلك الأراضي السكنية دون تطويرها، متمنياً أن تنقل التجربة إلى الكويت لتحقيق الفائدة للمواطن بالدرجة الأولى وتمنع الاحتكار والتلاعب وتسهم في تحريك الاقتصاد من جانب آخر.

وشدد النصف على أن المؤشرات الحالية تنذر بتفاقم المشكلة الإسكانية خلال المستقبل القريب، مبيناً أنه منذ تأسيس الهيئة العامة للرعاية السكنية بقانون عام 1993 إلى اليوم، بلغ العدد المنجز للطلبات 100 ألف طلب إسكاني، إلا أن الهيئة ستكون أمام تحد كبير، إذ من المتوقع أن يتقدم للمؤسسة 314 ألف طلب خلال العشرين سنة القادمة مما يعني أنها مطالبة بتوفير 407 آلاف وحدة



راجان النصف

أكد مرشح الدائرة الثانية راجان يوسف النصف بأن توفير المسكن اللائق بات هاجس كل مواطن مفضل على تكوين أسرة، مؤكداً فشل الحكومات المتعاقبة في إيجاد حل جذري للمشكلة الإسكانية، رغم توفر الأراضي والموارد اللازمة، مشيراً إلى أن الحكومة لم تتمكن من حل المشكلة التي أخذت في التفاقم ولم تعلن عن عدم قدرتها على حلها فاصبحت أزمة مزمنة وهذا ما لا يجوز أن يستمر.

وأكد النصف في تصريح صحافي أن الإسكان لم يعد مشكلة بعض الأسر بل بات أزمة تتعاقب عليها الأجيال، وقد حان الوقت لوضع حلول جذرية لهذه الأزمة، مبيناً أن حل الأزمة يكمن في ثلاث نقاط رئيسية تتركز في تحرير الأراضي وفق نسب يحددها القانون لتزوم الدولة بتوفير المزيد من أراضٍ للسكن.

وإصدار قانون حديث للهن العقاري يضع في يد المواطن أدوات تمويل إضافية تساعد على الحصول على السكن وتساهم في تعزيز مبدأ الادخار بدلاً من دفع الأموال لسنوات طويلة في الإيجارات وذلك من شأنه المساهمة كذلك في تحريك الاقتصاد، مؤكداً أن ثالث المراكز لحل الأزمة الإسكانية يكمن في إنشاء قانون متكامل للتطوير

فيصل الدويسان: الحكومة منشغلة بالعقود والتعيينات بدلاً من وضع برامج وخطط تنفيذية فاعلة

حقوقهم الدستورية أمام أعضاء الحكومة المقصرين.

وتساءل الدويسان: هل لدى الحكومة خطة تنمية حقيقية أم إنها مجرد خطط لبعض الوزراء المحتهدين الذين حتى إذا ما أحيوا أن يعملوا وجدوا أمامهم ألف طريق مسدود؟

وطالب الحكومة بإيجاد حلول حقيقية وعاجلة تحترم من خلالها عقول مواطنيها وخصوصاً الشباب باعتبارهم مركز الشريحة الأكبر منهم، والتي باتت في حاجة إلى تنمية بشرية مستحقة وفعالة، محذراً الحكومة من تكرار أخطاء الحكومات السابقة التي دائماً ما تناست استغلال السواعد الشبابية ومشاركتها في صنع القرار.



فيصل الدويسان

انتقد مرشح الدائرة الأولى النائب السابق فيصل الدويسان انشغال الحكومة بالتعيينات وتوقيع العقود، بدلاً من أن تضع الخطوط العريضة لبرنامج عمل الحكومة المقبلة والخطة التنفيذية الشاملة والفاعلة لهذا البرنامج على رأس أولوياتها، حتى إذا ما تشكلت الحكومة الجديدة تجد الحالية أساساً قوياً لترفع البناء وتقدمه في الفصل التشريعي الرابع عشر.

وأضاف الدويسان في تصريح صحافي له، أنه لا توجد حكومة في أي نظام ديمقراطي ليس لديها برنامج عمل وخطة تنفيذية له، منهاها الحكومة الحالية بتقديم برامج عمل إنشائياً

محمد العبد الجادر: احترام الأحكام القضائية سمة المجتمعات الديمقراطية

بينهم وهكذا هم منذ نشأة الكويت، ويجب ألا يتحول الاختلاف إلى اختلاف، والشعب الكويتي على قدر كبير من الوعي والإدراك ويعي مخاطر الدعوات التي تستهدف الكويت وشعبها وتريد الأضرار بأمنها واستقرارها وعرقلة مسيرتها النهضوية.

واختتم مرشح الدائرة الثانية د.محمد العبد الجادر تصريحه داعياً المواطنين للمشاركة الفاعلة في الانتخابات المقبلة وممارسة حقهم الدستوري في اختيار من يمثلهم من أجل مواصلة مسيرة الديمقراطية وتعزيز المكتسبات الشعبية والوطنية والانطلاق بالكويت نحو التنمية والتقدم والرفق.

وبين د.العبد الجادر ان علينا العمل على مجموعة قوانين في مقدمتها تعديل قانون المحكمة الدستورية بما يتيح للمواطن اللجوء إليها مباشرة، وإقرار قانون لأشهر الأحزاب السياسية لتنظيم العمل السياسي وضمان استقلالية القضاء عبر قانون جديد بطور من عمل السلطة القضائية، وتهيئة القوانين الكفيلة والضامنة لحرية التعبير عن الرأي.

وقال د.العبد الجادر: مهما بلغ الاختلاف في وجهات النظر ومهما تباينت الآراء فإن ما يجمع الكويتيين أكثر مما يفرقهم وتبقى في صدور أهل الكويت وفي نفوسهم مساحة كبيرة ورحبة لتقبل كل وجهات النظر المختلفة ولن تفسد السود والمحبة



د.محمد العبد الجادر

أكد مرشح الدائرة الثانية د.محمد العبد الجادر ان حكم المحكمة الدستورية وضع نهاية لجدل دستوري حول مرسوم الضرورة بشكل عام ومرسوم تعديل النظام الانتخابي إلى الصوت الواحد بشكل خاص، ليسجل القضاء الكويتي انتصاراً تاريخياً بيسط رقابته القضائية على مراسيم الضرورة، وقاطعاً الشك باليقين بأن سلطة التشريع لا يمكن لها أن تكون منفردة وبعيدة عن الرقابة البرلمانية والقضائية.

وأضاف د.العبد الجادر في تصريح له ان احترام الأحكام القضائية سمة المجتمعات الديمقراطية مهما اختلف أو اتفق حولها، ولا يمكن للقضاء أن يكون أسير التدخلات من أي طرف كان.

أكد أن أزمة السكن أزمة مفتعلة من قبل الحكومة براك النون: إنشاء مدن إسكانية جديدة متكاملة الخدمات

بمتوسط يزيد قليلاً على 45 مليون دينار كل سنة خلال السنوات السبع عشرة، مبيناً ان ما يستخدم من الأراضي بشكل فقط 7٪ من مساحة الكويت في حين تحتكر الدولة أكثر من 90٪ من الأراضي، و5٪ فقط من الأراضي التي تشكل مساحة الكويت كافية لحل المشكلة الإسكانية تماماً

وأكد أن فوائض الدولة على مدى السنوات العشرة الأخيرة تمكن الدولة - لو شاءت - من بناء كويت جديدة مرة ثانية، مبيناً أن هذا دليل واضح وصارخ على أن أزمة السكن أزمة مفتعلة من قبل الحكومة، وقال إنه في حال نلت فتكتم الغالبية ووصلت إلى البرلمان سأطالب الحكومة بأن تقوم بإنشاء مدن جديدة متكاملة من خدمات صحية ومستشفى ومجمعات أسواق ومجمعات وجمع وزارات ومضفر وجامعة بالإضافة إلى الخدمات الرئيسية التي يحتاجها المواطن.



براك النون

قال النائب السابق مرشح الدائرة الرابعة د.براك النون ان هناك العديد من القضايا والمشاكل المجتمعية التي يعاني منها المواطن معاناة مباشرة في كل يوم، وأهمها قضايا التعليم والصحة والإسكان والبطالة، لافتاً في حديثه عن القضية الإسكانية إلى أنه منذ عام 2003 إلى 2009 كانت الطلبات 83 ألف طلب إسكاني وتراكم عليها منذ 2010 إلى الآن 19 ألف طلب فأصبح إجمالي الطلبات المترابطة 102 ألف طلب إسكاني، متسائلاً: «هل وفرت الحكومة شيئاً من هذه الطلبات»؟

وأضاف أنه في عام 2020 سيكون هناك 50 ألف طلب إسكاني آخر بمجموع 152 ألف طلب إسكاني في نهاية عام 2020، ولفت إلى أن المغارقة ان الحكومة تقول انها ستوزع 1554 قسيمة عام 2014 فكيف ستغطي باقي الطلبات الأخرى وهو يعادل 150 ألف طلب متراكم حتى عام 2020، فأبين خطة التنمية التي تتحدث

تعهد بالعمل لحل قضية التلوث البيئي في ضاحية علي صباح السالم والأحمدي ناصر المري يطالب بنقل المصانع وشبكات الغاز من الدائرة الخامسة إلى المناطق الحدودية

الى ضرورة الاستعانة بالتجارب العالمية التي تضمن استمرار عمل المصافي النفطية والمصانع في المنطقة ضمن بيئة نظيفة تمنع تسرب الملوثات وانتشارها، مطالباً بالتطبيق الصارم للقانون على المصانع المخالفة للشروط البيئية، وفرض بنود صارمة تضمن بيئة نظيفة وصحية للأهالي.

وأضاف المري ان ضاحية علي صباح السالم والأحمدي خصوصاً تعتبر من أشد مناطق الكويت تلوثاً نظراً لكثافة المنشآت النفطية بها مما أدى إلى انتشار الأمراض المزمنة بها بشكل كبير، مما يؤدي إلى ارتفاع نسب الأمراض السرطانية والوفيات الناتجة عنها.

وتعهد المري بأن تكون هذه القضية ضمن الأولويات التي سيعيها المجلس مع السلطة التنفيذية كي تتال الرعاية المستحقة كأولوية لأنه ليس هناك أهم من الحفاظ على صحة المواطنين.

للغيايات بكل ما تحتويه من سموم تؤدي إلى أمراض خطيرة كالسرطان الذي تزيد نسبة المصابين به كل يوم في المنطقة، مشدداً على أن هذه القضية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بصحة المواطنين لا يمكن تجاهها أو المساومة عليها.

وأشار المري السى أنه سيركز في المجلس المقبل على استكمال برنامج عمله في الجانب البيئي من خلال العمل على إقرار قانون موحد للبيئة وتفعيل دور الهيئة العامة للبيئة وتنفيذ خطة تاهيل البيئة المدعومة من الأمم المتحدة، فضلاً عن السعي لتحقيق الاشتراطات البيئية في المصانع والبدء في تنفيذ خطة تاهيل البيئة.

وشدد المري على ان مشكلة التلوث البيئي في الدائرة الخامسة لن تكون بعد اليوم في طي النسيان وأن هذه القضية التي على رأس أولوياته في المجلس المقبل، مشيراً في هذا الإطار



ناصر المري

اعتبر مرشح الدائرة الخامسة لانتخابات مجلس الأمة ناصر المري أن قضية التلوث البيئي في مناطق الدائرة لا تزال تبحث عن حل جذري لم تفلح الحكومات المتعاقبة في وضعه على سكة التنفيذ، رغم تعرض الحياة الكبيرة التي تعيشها العائلات والمواطنين خصوصاً في الأحمدي وضاحية علي صباح السالم لخطر الإصابة بأمراض صحية خطيرة.

وطالب المري في تصريح صحافي بنقل شبكات الغاز والمصانع المخالفة للاشتراطات البيئية إلى المناطق الحدودية ومعالجة تسرب الغاز من الأحمدي.

وأكد أن التلوث البيئي حول منطقتي الأحمدي وضاحية علي صباح السالم إلى بؤرة أمراض لا يكاد يخلو بيت منها بسبب التلوث الكبير فيها جراء الغازات المنبعثة من المصانع، إضافة إلى مرادم النفايات التي حولت الأرض إلى مدفن

علي المحيش: حل مشكلة البدون متاح

كل من يحمل أكثر من جنسية أخرى غيرها وذلك وفقاً للمادة 11 من قانون الجنسية والتي تؤكد ذلك، ولفت إلى أن مشاركة متعددي الجنسية في الانتخابات العامة يخل بدستوريتها ولذلك يجب حرمان متعددي الجنسية من المشاركة في الانتخابات.

وكشف عن ان قانون تجنيس 2000 الذي وضع خصوصاً لتجنيس البدون لم يطبق لصالح تلك الفئة وإنما جس من خلاله نسبة ضئيلة جداً من البدون واستغل لتجنيس من يحملون جنسيات أخرى، وهو ما يجب أن يوضع له حد.

القضية بشكل كبير، فمن يستحق التجنيس من غير محدد الجنسية معروف لدى الدولة، ومن لا يستحق أيضاً معروف ويتطلب الأمر فقط وقفة جريئة من قبل الحكومة لتقدم الأوراق التي تثبت من يستحق الجنسية الكويتية ومن لا يستحقها.

وبين المحيش أنه ضد التجنيس العشوائي على طول الخط ومع التجنيس السليم النظيف البعيد عن تزوير الاسم أو غيره من الممارسات الخاطئة، وأشار في الوقت ذاته إلى موضوع متعددي الجنسية وضرورة إسقاط الجنسية الكويتية عن



علي المحيش

وصف مرشح الدائرة الرابعة علي ناصر المحيش مشكلة البدون بالوجع الذي يسكن جسد الكويت، مشيراً الى ان اهمال الاحتياجات والحقوق الأساسية لتلك الفئة من مطلق كونهم بشرًا بالدرجة الأولى، والتي منها الحق في التعليم والصحة والتوظيف، قد ساهم في زيادة معاناة غير محدد الجنسية من جهة وتضخم قضيتهم بصورة مخيفه ككرة الثلج التي تكبر يوماً بعد يوم.

وأضاف ان حل مشكلة البدون في الكويت متاح وموجود عند الحكومة والجهات التي ضخمت